محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة العز الدخيلة للصلب–الإسكندرية بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٦

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد المهندس/ رئيس مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة فى الساعة الثالثة عصراً يوم الإثنين الموافق ١٦ أبريل ٢٠١٨، والمنشورة بالصحف يوم ٢٠١٨/٣/٢٥ (إخطار أول) ويوم ٢٠١٨/٤/١ (إخطار ثان)، والدعوة المرسلة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٥، والدعوة المرسلة إلى السادة مراقبى الحسابات فى ذات التاريخ؛ فقد اجتمع السادة أعضاء الجمعية العامة فى الموعد والمكان المحددين بالدعوة، وذلك بفندق سميراميس انتركونتيننتال – ١١٥١١ كورنيش النيل – جاردن سيتى – القاهرة – قاعة كليوباترا الدور الثانى؛ للنظر فى جدول الأعمال التالى:

١- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

٢- عرض تقرير السادة مراقبى الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

٣- اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

٤- النظر فى حساب التوزيع المقترح للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

٥- التصديق على عقود المعاوضة التى تمت خلال عام ٢٠١٧ والنظر فى الموافقة على إبرام عقود معاوضة لعام ٢٠١٨.

٦- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

٧- إعادة تشكيل مجلس الإدارة لدورة قادمة طبقاً للنظام الأساسى للشركة.

٨- الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٨ وحدودها، واعتماد ما سبق صرفه عن العام السابق.

٩- التصديق على مكافأة ومزايا السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة وذلك عن السنة المالية التى تنتهى فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

١٠-تحديد البدلات التى يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية التى تنتهى فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

١١-تعيين السادة مراقبى حسابات الشركة وتحديد أتعابهما عن السنة المالية التى تنتهى فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

وقد رأس الاجتماع السيد المهندس/ فاروق زكى إبراهيم– رئيس مجلس الإدارة، كما حضر الاجتماع كل من:

أولاً: السادة ممثلو المساهمون

١-	الأستاذ/ حسن أحمد نوح	ممثلاً عن شركة حديد عز
٢-	الأستاذ/ عصام عبد الوهاب عبده والأستاذة/ سحر محمد أبو المجد	ممثلان عن بنك الاستثمار القومى
٣-	الأستاذ/ محمد سعودى قطب والأستاذة/ مايسة محمود شميس	ممثلان عن لصندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى
٤-	الأستاذ/ محمد عبد العزيز السمان	ممثلاً عن شركة الأهلى كابيتال القابضة
٥-	الأستاذ/ خالد محمد عثمان عبد الرحيم	ممثلاً عن الهيئة المصرية العامة للبترول
٦-	الأستاذ/ وليد السيد عبد النبى	ممثلاً عن شركة مصر للتأمين
٧-	الأستاذ/ أحمد محمد شاهين والأستاذة/ مروة الشحات عبد الجواد	ممثلان عن شركة مصر لتأمينات الحياة
٨-	الأستاذ/ سامى عبد الهادى محمد	ممثلاً عن صندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص
٩-	الأستاذ/ أيمن عزت محمد دياب الأستاذ/ مصطفى عبد اللطيف مصطفى	ممثلان عن الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية
١٠-	الأستاذ/ كريم نبيل عبد الحميد	ممثلاً عن بنك فيصل الإسلامى المصرى
١١-	المهندس/ عبد الرزاق عبد العزيزعبد الحليم	ممثلاً عن جمعية الخدمات للعاملين بالشركة
١٢-	الأستاذ /حسن متولى محمد	ممثلاً عن صندوق التأمين الخاص للعاملين بالشركة

ثانياً: السادة أعضاء مجلس الإدارة

١-	الأستاذ/ محمد رائد محمود نور الدين البيلاوى	العضو المنتدب– ممثلاً لشركة حديد عز
٢-	الأستاذ/ بول فيليب شكيبان	ممثلاً لشركة حديد عز
٣-	الأستاذ/ ممدوح فخر الدين حسين الروبى	ممثلاً لشركة حديد عز
٤-	الأستاذ/ محمد باهر عبد الحميد محرز	ممثلاً لشركة حديد عز
٥-	المهندس/ جميل فؤاد إسكندر	ممثلاً لشركة حديد عز
٦-	الأستاذ/ ممدوح هاشم عبد الواحد ريحان	ممثلاً لبنك الإستثمار القومى
٧-	الأستاذ / السيد محمد إمام دياب	ممثلاً لبنك الإستثمار القومى
٨-	الأستاذ/ السيد محمود السيد محمود	ممثلاً للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى
٩-	الأستاذ/ عادل فتوح حبيب حماد	ممثلاً لشركة مصر للتأمين
١٠-	الأستاذ/ أشرف عبد المنعم أحمد محمود	ممثلاً لشركة الأهلى كابيتال القابضة
١١-	المهندس/ عابد عز الرجال عبد العال الملاحى	ممثلاً للهيئة المصرية العامة للبترول
١٢-	المهندس/ إمام محمد السعيد حسن	ممثلاً للجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية

وقد اعتذر عن عدم الحضور من السادة أعضاء المجلس كلاً من:

- الأستاذ/ ساهر إبراهيم الفار – عضو مجلس الإدارة عن شركة حديد عز والمشرف على قطاعات الأعمال بالشركة مفوضاً الأستاذ/ محمد رائد البيلاوى العضو المنتدب في الحضور نيابة عن سيادته.
- المهندس/ فايز على زين العابدين صالح – عضو مجلس الإدارة عن شركة حديد عز- مفوضاً الأستاذ/ محمد باهر عبد الحميد محرز في الحضور نيابة عن سيادته.

ثالثاً: السادة مراقبو الحسابات

أ) عن الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية)

- الأستاذ المحاسب/ مصطفى محمد مصطفى وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير الإدارة
- الأستاذ المحاسب/ هشام أحمد هيكل وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
- الأستاذ المحاسب/ طارق محمد متولى وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة

ب) عن مؤسسة KPMG حازم حسن

- الأستاذ المحاسب / طارق عبد الوكيل أحمد – الشريك بالمؤسسة

ج) عن المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E & Y:

- الأستاذ المحاسب/ بسام مصطفى هندى

رابعاً: الجهات الحكومية

عن الهيئة العامة للرقابة المالية

- الأستاذ/ كريم أحمد علي

كما حضر الإجتماع الأستاذ/ مصطفى أحمد أمين- المدير التنفيذى لإدارة التمويل والقائم بأعمال مدير القطاع المالى والأستاذ/ علاء محمد الشرقاوى – المراقب المالى بالقطاع المالى بالشركة، والأستاذ/ محمد إبراهيم زعفان- مدير إدارة علاقات المستثمرين بالشركة والأستاذ/ كامل أحمد جلال- رئيس قطاع علاقات المستثمرين بالشركة القابضة، والأستاذ/ أحمد موسى سيد – عضو لجنة المراجعة من ذوى الخبرة.

وقد إفتتح الإجتماع السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة بـ "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ"، ورحب سيادته بالسادة الحاضرين، ثم بدأت إجراءات الجمعية العامة العادية؛ حيث قام السادة مراقبو الحسابات بمراجعة إجراءات توجيه الدعوة للاجتماع وأعلنوا صحتها، وبعد ذلك رشح سيادته الأستاذ/ سمير حلمى عبد الله أميناً للسر وكلاً من: الأستاذ/ محمود البكرى عبد العاطى والأستاذ/ أحمد محمود مهنى جامعين للأصوات، وقد وافق المجتمعون على هذا الاختيار.

كما أعلن جامعا الأصوات أن مجموع الأسهم الحاضرة قد بلغ ١٢,٧٨٢,٨٩٧ سهماً بنسبة ٩٥,٦٥% من أسهم رأس المال البالغ عددها ١٣,٣٦٤,٤١٣ سهم.

وبناء على ما تقدم، أعلن السيد المهندس/ رئيس الاجتماع صحة الانعقاد وقانونيته، وبدأ في استعراض بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

البند الأول: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الإجتماع، قام الأستاذ/ محمد رائد البيلاوى – العضو المنتدب بعرض تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١، حيث أشار سيادته إلى النتائج المتميزة لأعمال الشركة، والتى شهدت تطوراً واضحاً في مؤشرات الإنتاج والمبيعات؛ مما ساهم في تحقيق صافى ربح قدره ٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧. وقد توجه سيادته بالشكر إلى جميع العاملين بالشركة على الأداء والنتائج المتميزة التي تحققت خلال العام، كما توجه بالشكر أيضاً إلى السادة المديرين التنفيذيين بالشركة، والسادة أعضاء مجلس الإدارة. ثم بدأ سيادته في استعراض محتويات تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١؛ حيث تضمن التقرير البنود الرئيسية التالية:

- نبذة عن الشركة، والرؤية والرسالة والقيم التي ترتكز عليها.
- الوحدات الإنتاجية للشركة، ورأسمالها وهيكل المساهمين بها، واستثماراتها في الشركات التابعة والشقيقة.
- تشكيل مجلس الإدارة، والتعديلات التى طرأت عليه خلال عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى تشكيل لجنة المراجعة واختصاصاتها، والتأكيد على التزام الشركة بقواعد الحوكمة.
- تطورات السوق العالمي والمحلي خلال عام ٢٠١٧.
- نشاط الشركة خلال عام ٢٠١٧، والمؤشرات المتعلقة بالإنتاج والمبيعات وتدبير الاحتياجات والتمويل، بالإضافة إلى أهم نتائج أعمال الشركة المستقلة، والتى جاءت على النحو التالى:
  - ٤,٥ مليار جنيه قيمة إجمالى الربح فى عام ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ٢,١ مليار جنيه عام ٢٠١٦ وبزيادة قدرها ١١٤%.
  - ٢,٩ مليار جنيه قيمة الأرباح قبل الضرائب مقارنة بمبلغ ١٤٢ مليون جنيه عن عام ٢٠١٦.
  - ٢,٢ مليار جنيه قيمة صافى الأرباح بعد الضرائب مقارنة بمبلغ ٩٧ مليون جنيه عام ٢٠١٦.
  - ٧,٣% نسبة صافى الربح بعد الضرائب للمبيعات عام ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٠,٧% عام ٢٠١٦.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من عمليات بيع وشراء وإعارة ومعاملات أخرى خلال عام ٢٠١٧.
- الكفاءة والتطوير التكنولوجى من خلال عرض الانجازات المحققة خلال عام ٢٠١٧ فى مصانع الإختزال المباشر ومصنع الصلب ومصانع درفلة الأطوال ومصانع مسطحات الصلب، وكذا الإنجازات المحققة فى مجال الجودة.
- البيئة ونظم إدارة الجودة والسلامة المهنية من خلال توضيح جهود الشركة فى التوافق المستمر مع المعايير والاشتراطات البيئية ونظم إدارة الجودة والسلامة المهنية.
- نظم المعلومات من خلال استعراض انجازات الشركة فى تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم اتخاذ القرار ورفع كفاءة العاملين بالشركة.
- تنمية الموارد البشرية، وذلك في مجالات تخطيط وتطوير نظم الموارد البشرية ورفع كفاءة وقدرات العاملين من خلال التدريب، وجهود الشركة فى تحسين خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، ونظم الأجور والمرتبات.

- المسئولية المجتمعية للشركة، وتوضيح أوجه التعاون مع المؤسسات والجمعيات الخيرية في مجالات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وتقديم الدعم للفئات الأولى بالرعاية ومحدودي الدخل والمساهمة في تطوير المناطق العشوائية.
- دعم النشاط الرياضي للعاملين وأسرهم من خلال نادي الشركة ورعاية الأبطال الرياضيين.
- النظرة المستقبلية للتطورات المتوقعة في أسواق حديد التسليح ومسطحات الصلب محلياً وعالمياً.

وقد أشاد السادة المساهمون بجهود العاملين والإدارة التنفيذية للشركة، كما تقدموا بالشكر إلى مجلس الإدارة على النتائج الإيجابية التي تحققت خلال عام ٢٠١٧، وعلى نحو انعكس بشكل ايجابي واضح على المؤشرات الانتاجية والمالية للشركة. وقد قام السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة والسيد الأستاذ/ العضو المنتدب بالرد على استفسارات بعض السادة المساهمين التى أُثيرت في هذا الشأن.

البند الثانى: عرض تقرير السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع من السادة مراقبى حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات- إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية- عرض تقريرهم عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١؛ حيث قام السيد المحاسب/ هشام أحمد هيكل وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة بعرض التقرير الذى جاء كما يلى:

إلى السادة مساهمى شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية

تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لنظام المناطق الحرة الخاصة، خاضعة لأحكام القانون رقم (٧٢) لسنه ٢٠١٧ " قانون الاستثمار" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٢٠١٧/١٢/٣١ والبالغ إجمالي الأصول والالتزامات بها نحو ١٩,٥٦٤ مليار جنيه وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتي أظهرت صافى ربح بنحو ٢,٢١٦ مليار جنيه والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها في ذلك التاريخ, وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليه الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة ، وتطبيقها، وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعه مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

وقد أسفر ذلك عن الملاحظات التالية:

١. لم يتم الانتهاء من تسجيل أراضي بمساحة تبلغ نحو ٢٣٤ فدان وقد أفادت الشئون القانونية بأنه تم إزالة كافة التعديات في ٢٠١٧/٩/١٢ بمعرفة لجنة من جهاز حماية أملاك الدولة وحى العجمى وجارى تصفية الموقف القضائى بخصوصها.
يتعين سرعة الانتهاء من تسجيل الأراضى.

٢. لم يتم تحديد الأثر المالى لزيادة خسائر شركة العز لصناعة الصلب المسطح والبالغ إجمالى الإستثمار بها نحو ٣٣٠ مليون دولار (تعادل نحو ١,٨ مليار جنيه) علما بأن الشركة حققت خسائر مرحلة بلغت ٤١٩ مليون دولار في ٢٠١٧/١٢/٣١ تمثل نحو ٤٩% من إجمالى حقوق المساهمين مما قد يؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور.

٣. تم جرد المخزون في ٢٠١٧/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد تم الأخذ بالرصيد الدفترى للمخزون من الخردة والبالغ قيمته نحو ٣٦٣ مليون جنيه تمثل قيمة نحو ٦٤ ألف طن.

٤. تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٢٢٩ مليون جنيه قيمة مبالغ منصرفة للعاملين تحت حساب الأرباح عن عامى ٢٠١٦ و٢٠١٧ وتحت اعتماد الجمعية العامة.

٥. تضمنت الدفعات المقدمة المسددة لمصلحة الضرائب نحو ٥١٠ مليون جنيه (مكون عنها مخصص بنحو ١١٣ مليون جنيه) تتمثل في نحو ٣١٤ مليون جنيه ضرائب مسددة عن مشروع توسعات المسطحات من عام ٢٠٠٠ :٢٠٠٥ وعوائدها المدينة نحو ١٥٦ مليون جنيه، ونحو ٤٠ مليون جنيه تحت حساب فروق فحص ضرائب شركات أموال من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣ والمتنازع عليها قضائيا مع مصلحة الضرائب. يتعين تدعيم المخصصات اللازمة لحين الفصل بالنزاع القضائي.

٦. بلغت رسوم التفريغ غير المحملة لهيئة الميناء عن الحد الأمنى للتداول وضريبة المبيعات المستحقة عليها نحو ٧,٧ مليون دولار تمثل المبالغ المستحقة للهيئة عن عدم تحقيق الحد الأمنى للتداول في عام ٢٠١٦ وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه بمحضر اجتماع الشركة مع هيئة الميناء عام ٢٠١٥ وهى محل نزاع. يتعين تكوين مخصص بالقيمة وإجراء التصويب اللازم.

٧. بلغت التبرعات نحو ٣٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٢ مليون جنيه عن القيمة المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠١٧/٥/١٤. يتعين اعتماد الزيادة من الجمعية العامة للشركة.

٨. صدرت أحكام نهائية لصالح الشركة بنحو ١٠٥,٣ مليون جنيه بخلاف العوائد الدائنة على مصلحة الضرائب والجمارك في عامي ٢٠١٢, ٢٠١٣ في القضايا أرقام (٦٠ ق، ٥٠٢٣/٢٣٤ ق) على الترتيب ولم يتم قيدها بالدفاتر. يتعين إجراء التصويب اللازم.

٩. وجود خلافات مع هيئة ميناء الإسكندرية من أعوام سابقة بلغت نحو ٣٢٧ مليون جنيه تتمثل في المطالبة بمقابل الانتفاع وإحلال رأسمالي لبعض المعدات وفروق ضريبة مبيعات مكون عنها مخصص بنحو٧٦ مليون جنيه. يتعين حسم الخلافات المالية في هذا الخصوص وتدعيم المخصص.

الرأى:

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح, في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة العز الدخيلة للصلب – الاسكندرية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وأداءها المالى ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنه المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:

- قامت الشركة باستخدام أرصدة الاحتياطيات (القانونى – العام) والبالغة نحو ٩٢٥ مليون جنيه في ٢٠١٧/٧/١ لتغطية جزء من الخسائر المرحلة والبالغة نحو ١,٩٩٦ مليار جنيه في ذات التاريخ طبقا لقرار مجلس الإدارة بالمحضر رقم (٩) في ٢٠١٧/١١/٥.
- فرضت الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٠١٨/٣/٢٥ رسوم حمائية على وارداتها من الصلب بنسبة ٢٥% مما قد يؤثر تأثيراً محدود نسبياً على صادرات الشركة حيث بلغت قيمة التصدير لها خلال عام ٢٠١٧ نحو ٥٠٠ مليون جنيه.
- لم يتبين لنا الأثر المالى الخاص بشكوى الاغراق المرفوعة بخصوص صادرات الشركة لدولة تايلاند.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، علما بأن الشركة قامت بتحديث نظام القيد بالحاسب الآلى وما زال في طور التطوير، كما تمسك الشركة حسابات تكاليف تفى بالغرض منها ونرى تطويرها، وقد تم جرد المخزون بمعرفه إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

وعلى ضوء ذلك، وبناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع تولى الأستاذ/ علاء محمد الشرقاوى – المراقب المالي عرض رد الشركة على الملاحظات الواردة بتقرير السادة مراقبى حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات؛ والذى جاء على النحو التالي:

الرد على الملاحظة (١):

- تم تسجيل ١٧,٥ فدان.
- وجارى العرض على إدارة التنظيم بالحي بخصوص مساحة ١٠٨ فدان.
- جارى السير في إجراءات تسجيل مساحة ١١٠ فدان.

الرد على الملاحظة (٢):

فى ضوء خطة الشركة التابعة للحصول على التمويل اللازم للتشغيل وزيادة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لها وكذا التوقعات بزيادة الطلب على منتجات الصلب فى الأسواق المحلية والعالمية مما ينعكس ذلك على إستغلال الشركة التابعة لكامل طاقتها الإنتاجية وتحسن مؤشراتها التشغيلية والمالية فى الأعوام المقبلة. والجدير بالذكر أنه وفقاً لما تم من دراسات فإن نصيب شركة العز الدخيلة للصلب فى صافى أصول الشركة التابعة يتعدى تكلفة الاستثمار.

الرد على الملاحظة (٣):

يتواجد مخزون الخردة فى ساحات مختلفة وعلى إرتفاعات غير متجانسة مما يصعب إجراء الجرد الفعلى لأرصدة الخردة بالأساليب المعتادة. والجدير بالذكر أنه يتم متابعة أرصدة الخردة أولاً بأول وتسوية الفروق إن وجدت مع إنتهاء إستخدام كل رسالة على حده، وجارى التعاقد مع شركات متخصصة لجرد الخردة بإستخدام أساليب فنية حديثة لتحديد كمية الخردة الموجودة بالمخازن بدرجة أكثر دقة.

الرد على الملاحظة (٤):

تتمثل المبالغ المنصرفة في دفعات للعاملين تحت حساب الأرباح تقديراً لمجهوداتهم في تحقيق المستهدف والتغلب على المعوقات لحين تسويتها من الأرباح المحققة بعد اعتماد الجمعية العامة.

الرد على الملاحظة (٥):

بالنسبة للنزاع المنظور أمام القضاء عن الأعوام من ٢٠٠٠/٢٠٠٤ والخاص بإعفاء مشروع المسطحات فان الموضوع معروض على القضاء وقد سبق وان تم الربط النهائي لتلك السنوات بموجب قرار لجنة الطعن وتمتعت الشركة بالإعفاء بموجب هذا القرار، كما أن رأى خبراء الضرائب في كل من مكتب حازم حسن للمحاسبة والمراجعة ومكتب شوقي (مزارز) متفق مع رأى الشركة في أحقيتها للإعفاء في هذا النزاع، أما بالنسبة للنزاع حول قيام مصلحة الضرائب بإخضاع السنة الخامسة لمشروع مسطحات الصلب، فإن الاعفاء الضريبي لمشروع المسطحات لا يمكن تجزئته ولما كان موضوع النزاع عن عام ٢٠٠٥ هو استكمال للنزاع عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٤ وهو معروض أمام القضاء وأنه قد تم تكوين مخصص لعام ٢٠٠٥ بالكامل.

وبالنسبة لمبالغ فروق الفحص المشار إليها بقيمة ٤٠ مليون جنيه والتى تخص فروق فحص ضريبة شركات اموال من عام ٢٠٠٧/٢٠١٣ مازالت أمام لجنة الطعن.

الرد على الملاحظة (٦):

إن الغاز الطبيعى هو عنصر من عناصر الإنتاج فهو ليس مجرد طاقة بل هو من مدخلات الإنتاج ويتوقف عليه تحديد كمية الحد الأدنى السنوى لتداول خام الحديد المرتبط إرتباطاً وثيقاً بكمية الغاز الموردة من خلال التعاقد مع الشركة الحكومية المسند اليها توزيع الغاز والتى لم تقم بتوفير كمية الغاز السنوية المتعاقد عليها، ولذلك لا ينبغى أن تتجاوز كمية الحد الأدنى لتداول الخام عن ٣ مليون طن سنوياً، وهذا ما تم تأكيده فى إجتماع الشركة مع هيئة الميناء بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥.

وقد تم الإجتماع بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١١ مع هيئة الميناء والإتفاق على اللجوء الى لجنة فض منازعات الإستثمار لعرض النزاع عليها بإعتبار أن نقص إمداد الغاز يعد قوة قاهرة منعت الشركة من الوصول للحد الأدنى للتداول، وقد إستلزم هذا تكوين لجنة فنية من كلية الهندسة بصفتها بيت خبرة مستقل للإستعانة بها فى إعداد دراسة فنية توضح أن الغاز الطبيعى المورد للشركة يعتبر عنصر أساسى فى عمليات إختزال خام الحديد اللازمة لإنتاج الشركة النهائى وأنه لا يمكن الإستعاضة عنه بعناصر أخرى.

هذا وتتمسك الشركة بحقها فى تخفيض الحد الأدنى للتداول بنفس النسبة المئوية لكمية الغاز الموردة فعلياً فى حالة إنخفاض الكميات الموردة من الغاز الطبيعى عن الكمية السنوية المتعاقد عليها علماً بأن قرار وزير النقل رقم (٩٥) لسنة ١٩٨٨ (نقل بحرى) قد حدد فى المادة رقم (١) من ترخيص الإنتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية الحد الأدنى للتداول بمليون طن سنوياً.

الرد على الملاحظة (٧):

بناءً على قرار مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة فى ٢٠١٧/١٠/١٢ تمت الموافقة على التبرع بكمية ٤٢٠٠ طن حديد تسليح للمساهمة فى تنفيذ مشروعات التطوير الحضارى بالمناطق العشوائية بمدينة الأسكندرية والذى تقوم به المنطقة الشمالية العسكرية وقد تم تسليم كمية ٢١٩٧,٤٦ طن بقيمة ٢٠,٤ مليون جنيه وقد تم صرف الكمية المتبقية خلال شهر يناير ٢٠١٨ وسوف يتم عرض هذه التبرعات على إجتماع الجمعية العامة العادية القادم للموافقة على تعديل قرارها السابق الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٤ لزيادة قيمة التبرعات المرخص بها لمجلس الإدارة لعام ٢٠١٧ الى مبلغ ٣٢ مليون جنيه لتغطية تلك التبرعات.

الرد على الملاحظة (٨):

جارى دراسة الموضوع مع الشئون القانونية لدراسة إمكانية إثبات هذه المبالغ في ضوء الأحكام القانونية الصادرة في هذا الشأن.

الرد على الملاحظة (٩):

يتم قيد المعاملات بين الشركة وهيئة الميناء بشكل منتظم دون وجود أية خلافات أما فيما يتعلق بنقاط الخلاف المشار إليها فهى مازالت معروضة أمام القضاء وحسمها سيتم بناءً على ما يصدر من أحكام قضائية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تضمن رد الشركة ما يلي:

- وفقاً للمادة (٥٢) من النظام الأساسى للشركة فقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة فى ٢٠١٧/١١/٥ على إستخدام أرصدة الإحتياطيات والبالغة نحو ٩٢٥ مليون جنيه لتغطية جزء من الخسائر المرحلة والبالغة نحو ١,٩ مليار جنيه فى ذات التاريخ وسوف يتم البدء فى تكوين الإحتياطى القانونى طبقاً للنظام الأساسى للشركة بعد إعتماد الجمعية العامة العادية لنتائج الأعمال للعام المالى المنتهى فى ٢٠١٧/١٢/٣١.
- جارى مخاطبة الجهات المختصة بالدولة لاستثناء مصر من تطبيق رسوم الحماية على الواردات من الصلب المصري للولايات المتحدة الامريكية؛ حيث أن كمية الواردات المصرية محدودة وغير مؤثرة على الطلب في السوق الأمريكي، بالإضافة إلى أنه جارى دراسة البدائل المختلفة لتوجيه الصادرات الى أسواق اخرى.
- جارى الرد على الجانب التايلاندى بشأن تلك الشكوى وتقديم الإيضاحات اللازمة؛ فضلاً عن تعيين مستشار متخصص في قضايا الإغراق لتولى بحث تلك الشكوى.

بعد ذلك، وبناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، تولى السيد الأستاذ/ طارق عبد الوكيل أحمد – الشريك بمؤسسة حازم حسن KPMG عرض ما جاء بالتقرير المشترك لمراقبي الحسابات حازم حسن (KPMG) والمتضامنون للمحاسبة والمراجعة (E&Y) عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ والذى جاء كما يلي:

إلى السادة / مساهمى شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلى:

١- طبقا لما هو وارد تفصيلا بالإيضاحات أرقام (١٦-١)، (٣٤-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، يتضمن بند استثمارات مالية في شركات تابعة مبلغ ١,٨ مليار جنيه مصري يمثل تكلفة مساهمة الشركة بواقع ٤٤٪ من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح، وقد اصدرت شركة العز الدخيلة للصلب – الاسكندرية كفالة تضامنية بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه للبنك الأهلي المصري وذلك حتى تمام سداد التسهيلات الممنوحة للشركة التابعة بناءاً على خطة تدفقاتها النقدية المستقبلية. وفى ضوء بعض المؤشرات المالية للشركة التابعة طبقا لقوائمها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ولتقدير مدى الحاجة إلى تحديد ما إذا كان هناك إضمحلال فى قيمة هذا الاستثمار فقد قامت إدارة الشركة التابعة باعتماد الدارسة المعدة خلال العام، ووفقاً للنتائج التي إنتهت إليها تلك الدراسة فإن نصيب الشركة في صافي أصول الشركة التابعة بعد تعديله بنتائج تلك الدراسة يتعدي تكلفة الإستثمار المذكور أعلاه، ومن ثم تري إدارة الشركة أنه طبقاً للدراسة المذكورة أعلاه والتي أعتمدتها إدارة الشركة التابعة فإنه لا داعي حالياً لتحميل قائمة الدخل المستقلة بخسائر إضمحلال في قيمة ذلك الإستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (٢٩-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائيا وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحصن قانونا ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

وقد قامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير. وتري الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ ، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (٢٤)، (٢٩-٣-٣)، (٣٨-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، فقد نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة ضريبة المبيعات الإضافية عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها مع التحفظ على السداد وبناءا على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء علي أرصدة الشركة لدي البنوك.

وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على

المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تمسك الشركة حسابات تكاليف تفي بالغرض منها، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

بعد ذلك طلب السيد المهندس/ رئيس الإجتماع ، من الأستاذ/ طارق عبد الوكيل أحمد الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن عرض تقرير مراقب الحسابات حازم حسن (KPMG) عن مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ والذى جـاء كما يلى:

إلي السادة / مساهمي شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى:

١-كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (٢٩-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهيا بالاتفاق وصار باتاً ونهائيا وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحصن قانونا ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

وقد قامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير. وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٢-كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (٢٤-٢)، (٣٥-٨-٢)، (٢٩-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها مع التحفظ على السداد وبناءا على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى مطالبة الشركة القابضة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

البند الثالث: اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الإجتماع، قام الاستاذ/ علاء محمد الشرقاوى – المراقب المالى بعرض ملخصاً للنتائج المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ كما يلي:

أولاً: القوائم المالية المستقلة

- بلغ مجمل الربح ٤,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بالمقارنة بمبلغ ٢,١ مليار جنيه عام ٢٠١٦.
- بلغت الأرباح الناتجة من أنشطة التشغيل ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بالمقارنة بمبلغ قدره ١,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦.
- بلغ صافى الربح قبل الضرائب مبلغ قدره ٢,٩ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بالمقارنة بمبلغ قدره ١٤٢ مليون جنيه عام ٢٠١٦.
- بلغ صافى الربح بعد الضرائب مبلغ قدره ٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بالمقارنة بمبلغ قدره ٩٧ مليون جنيه عام ٢٠١٦.
- بلغ النصيب الأساسى للسهم فى صافى أرباح العام ١٥٢,٢٥ جنيه/سهم بالمقارنة بنصيب قدره ٧,٢٥ جنيه/سهم عن عام ٢٠١٦.

ثانياً: القوائم المالية المجمعة

- بلغ مجمل ربح النشاط حوالي ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل ١,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٦.
- بلغت أرباح التشغيل حوالي ٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل ١,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٦.
- بلغت الأرباح قبل الضرائب حوالي ١,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل ١,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦.
- بلغ صافى الربح (بعد الضرائب المحسوبة واستبعاد نصيب حقوق الأقلية "غير المسيطرة") حوالي ١,٤ مليار جنيه مقابل ٦٤١ مليون جنيه عن عام ٢٠١٦.

وبعد المناقشة والرد على استفسارات بعض السادة المساهمين، وافقت الجمعية العامة العادية على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة على النحو الوارد في البند ثالثاً من القرارات.

البند الرابع: النظر فى حساب التوزيع المقترح للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

وافق المجتمعون على تأجيل مناقشة البند الرابع من جدول الأعمال الخاص بالنظر في حساب التوزيع المقترح لما بعد الإنتهاء من مناقشة باقي الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال.

البند الخامس: التصديق على عقود المعاوضة التى تمت خلال عام ٢٠١٧ والنظر فى الموافقة على إبرام عقود معاوضة لعام ٢٠١٨

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، قام الأستاذ/ علاء محمد الشرقاوى – المراقب المالى بعرض موقف المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١، وكذا المعاملات المطلوب إبرامها خلال عام ٢٠١٨، على النحو التالي:

أولاً: المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

(أ) المبيعات من الشركة إلى الأطراف ذات العلاقة

اســـم الشركـــة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل بيع (جنيـــه)	شروط التعامل
شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات "كونتراستيل"			
	خبث حديد وقشور وأكاسيد	١٤٠,٠٠٠,٤٧٠	طبقا لقوائم الاسعار
	تأجير شقة ٦ أكتوبر	٢٤,٠٠٠	طبقا للشروط التعاقدية
	ايجار مصنع تدوير الخبث	١٦١,٤٣٨	طبقا للشروط التعاقدية
	الإجمالي	١٤٠,١٨٥,٩٠٨	
مجموعة شركات العز			
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء	حديد تسليح	٥٧,٦٨٠,٦٦١	قوائم الأسعار الشهرية
شركة مصانع العز للدرفلة	حديد تسليح	١٢٩,٧٥٦,٥١٣	قوائم الأسعار الشهرية
شركة حديد عز	حديد تسليح	١٢,٦٤١,٦٠٧	قوائم الأسعار الشهرية
	الإجمالـي	٢٠٠,٠٧٨,٧٨١	
شركة العز لصناعة الصلب المسطح	حديد (سلك رباط)	٥,٤٠٤,٠٥٥	قوائم الأسعار الشهرية
	الإجمالـي	٥,٤٠٤,٠٥٥	

(ب) مشتريات الشركة من الأطراف ذات العلاقة

اســـم الشركـــة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل شراء (جنيـــه)	شروط التعامل
شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات "كونتراستيل"			
	توريد سولار وبنزين	٨,٩٨٣,٣٨٨	طبقاً للأسعار المعلنة
	إيجار معدات	٤,٢٧٧,٥٠٨	طبقا للشروط التعاقدية
	إيجار رست الميناء	٢٧٠,٧٢٥	طبقا للشروط التعاقدية
	معدن مستخلص من الخبث	٥٩,٢١٣,٠٧٢	طبقا للشروط التعاقدية
	خبث متدرج	٨٢٢,١١١	طبقا للشروط التعاقدية
	نولون نقل سولار	٧٨,٠١٧	طبقا للشروط التعاقدية
	الإجمالي	٧٣,٦٤٤,٨٢١	
شركة مصر لصناعة المواسير والمسبوكات	بالتات خشب	٣,٤٢٢,٠٣٠	طبقا للشروط التعاقدية
	الإجمالي	٣,٤٢٢,٠٣٠	
شركة العز لصناعة الصلب المسطح	حديد تسليح	٣,٢٠٨,٧٧٦,٦٨٠	طبقاً للشروط التعاقدية
	الإجمالي	٣,٢٠٨,٧٧٦,٦٨٠	

(ج) الإعارات

- بضاعة معارة إلى شركة العز لصناعة الصلب المسطح بقيمة إجمالية ٧,١ مليون جنيه.
- بضاعة معارة من شركة العز لصناعة الصلب المسطح بقيمة ٢٤,٧ مليون جنيه على النحو المبين تفصيلاً بالمذكرة الموزعة على السادة أعضاء المجلس.

(د) أخـــرى

- بلغت معاملات الشركة مع شركة مصر للتأمين ٢٨,٢ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠١٧ (تمثل قيمة الوثائق المدفوعة للتأمين على أصول وممتلكات الشركة).
- بلغت معاملات الشركة مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام ٤٣,٦ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٧ (تمثل قيمة اشتراك الشركة فى هذا الصندوق).
- بلغت معاملات الشركة مع صندوق التأمين الخاص لموظفي الشركة ١٦,٨ مليون جنيه خـــلال عام ٢٠١٧ (تمثل حصة الشركة فى أجر الإشتراك).
- إستناداً إلى قرار الجمعية العامة العادية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣، تم التوقيع على كفالة تضامنية إضافية بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصرى لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح لضمان التسهيلات الممنوحة لها من البنك الأهلى المصرى.

وفي هذا الشأن أيضاً، فقد أشار الأستاذ/ علاء محمد الشرقاوي- المراقب المالي إلى تقرير المستشار المالي المستقل ("SIG" Smart Investment Group للاستشارات المالية) المُكلف من مجلس الإدارة لمراجعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والذي انتهى إلى أن المعاملات التي أبرمتها الشركة خلال عام ٢٠١٧ قد تمت بصورة سليمة وبالمعايير العادلة ودون منح أية مزايا تفضيلية لأي من أطرافها.

ثانياً: المعاملات المنتظر القيام بها مع الشركات والأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٨

بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للنص على استبدال نص البند (٨ – أولاً) من المادة (٢١٧) التي توضح اختصاصات الجمعية العامة العادية؛ ليصبح نص البند (٨) المشار إليه "الترخيص مقدماً للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة، على أن يكون الترخيص لكل عقد على حدة". وتطبيقاً لذلك، فقد تضمنت المذكرة المعروضة والموزعة على السادة الأعضاء، بيان العقود المنتظرة مع الأطراف ذات العلاقة عام ٢٠١٨، وذلك على النحو التالي:

١- أعمال مع شركة حديد للتجارة والصناعة "كونتراستيل"

تمتلك شركة العز الدخيلة للصلب ٩٠% من تلك الشركة، كما يمتلك صندوق العاملين وجمعية الخدمات للعاملين بالشركة الـ ١٠% الباقية، ونوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام ٢٠١٨

١/١ بيـع الأكاسيد والقشور ومنتجات الجير وخبث الحديد.
٢/١ تأجير شقة بمدينة ٦ أكتوبر مملوكة لشركة الدخيلة.
٣/١ تأجير مساحة ١٠٠ ألف متر مربع لإقامة مصنع فصل الحديد من الخبث لكونتراستيل.
٤/١ توريد وتقديم الخدمات التالية لشركة الدخيلة:
١/٤/١ توريد منتجات إكسون موبيل من السولار والبنزين (باعتبارها وكيلاً لأعمال تلك الشركة) بأسعار البيع المعتمدة من شركة إكسون موبيل.
٢/٤/١ توريد خردة حديدية مستخرجة من خبث الحديد (مخرجات مصنع تكسير الخبث) وكذلك خبث متدرج.
٣/٤/١ تأجير ورشة مملوكة لشركة كونتراستيل، والمقامة على أرض شركة الدخيلة بعد خصم القيمة الإيجارية.

٤/٤/١ تأجير عدد (٢) ونش و (٤) لودر – وثلاث سيارات رش وشفط وتانك مملوكة لشركة كونتراستيل.

٥/٤/١ استئجار مبنى من كونتراستيل مجهز لإعداد الوجبات برست الميناء.

٢- أعمال مع شركة العز لصناعة الصلب المسطح

تمتلك شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية ٤٤% من تلك الشركة ونوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام :٢٠١٨

١/٢ بيع سلك الرباط لشركة العز لصناعة الصلب المسطح طبقاً للأسعار الشهرية المعلنة عن الغير بكمية قدرها ٢٠٠٠ طن سنوياً.

٢/٢ إعارة بعض العاملين من الدخيلة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح أو بالعكس وذلك بالتكلفة مضافاً إليها ١٠% مصاريف إدارية.

٣/٢ خدمات تشغيل طرفنا سواء لتجليخ الدرافيل أو غيره بالتكلفة مضافا اليها ١٠% مصاريف إدارية وتمويلية.

٤/٢ شراء خامات وبيع وإعارة متبادلة للخامات وقطع غيار حسب الحاجة بالتكلفة مضاف اليها ١٠% مصاريف ادارية وتمويلية.

٥/٢ شراء مربعات البيليت من شركة العز لصناعة الصلب المسطح حسب الحاجة بتكلفة الإستيراد الفعلية مضافاً إليها ١%.

٦/٢ شراء حديد تسليح من شركة العز لصناعة الصلب المسطح بكمية تقريباً ٨٠ ألف طن شهرياً.

٧/٢ أعمال إصلاح وصيانة بين الشركتين بالتكلفة مضافاً إليها ١٠% مصاريف إدارية وتمويلية.

٨/٢ شراء/ بيع جير محروق طبقاً لقوائم الأسعار الفعلية.

٣- أعمال مع شركات مجموعة عز الصناعية

نظراً لوجود تنسيق دائم بين الشركة ومجموعة شركات العز في مجال التسويق والمبيعات والمشتريات، نوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام ٢٠١٨:

١/٣ شراء منتجات شركة الدخيلة من الأطوال والمسطحات طبقاً للأسعار الشهرية المعلنة.

٢/٣ بيع منتجات السيراميك اللازمة لشركة العز الدخيلة لبعض أعمال الصيانة وتطوير المباني من شركة الجوهرة وبأسعار كبار موزعي تلك الشركة عند التسليم.

٣/٣ قد يحتاج الأمر وفي حالات الضرورة (العجز في بعض الخامات لدى أحد الأطراف) إلى بيع أو شراء بعض الخامات/ قطع الغيار/ مربعات الصلب للطرف الأخر عند وجود فائض لديه، على أن يقوم الطرف الذي لديه هذا الفائض بإعارة هذه الأصناف إلى الطرف الأخر أو بيعها بأسعار شرائه لها مضافاً إليها ما لا يزيد عن ١٠% مقابل المصاريف الإدارية ومصاريف التمويل بالنسبة للخامات أو قطع الغيار.

٤/٣ التعاقد على خدمات تشغيل لمجموعة عز مثل استخدام Service Centre وذلك بقيمة التكلفة الفعلية مضافاً إليها ١٠% مصاريف إدارية وتمويلية.

٤- أعمال مع شركة مصر لصناعة المواسير والمسبوكات

التعاقد مع تلك الشركة للقيام ببعض الأعمال الخشبية طبقاً لأسعار السوق التنافسية.

٥- أعمال مع شركة مصر للتأمين

التعاقد مع الشركة للتأمين على ممتلكات الشركة وكافة المخاطر التأمينية التي قد تواجهها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُرفق بالمذكرة المعروضة على الجمعية العامة بياناً تفصيلياً بالمعاملات المنتظر إتمامها مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٨، وذلك على النحو التالي:

مرفق (١): بيان بالمعاملات المنتظر إتمامها
مع شركة حديد للتجارة والصناعة (كونتراستيل) خلال عام ٢٠١٨

البيان	ملاحظات
١- بيع القشور والأكاسيد وتراب الجير والخبث	٢٠٠ مليون جنيه مصري سنوياً
٢- تأجير شقة بمدينة ٦ أكتوبر	٢٠٠٠ جنيه مصري شهرياً
٣- تأجير مساحة ١٠٠ ألف متر مربع	١٦٩,٥ ألف جنيه مصري سنوياً
٤- توريد خردة حديدية مخرجات مصنع تكسير الخبث	٨٠ مليون جنيه مصري سنوياً
٥- توريد خبث متدرج خالى من المعدن	١,١ مليون جنيه مصري سنوياً
٦- توريد سولار وبنزين	١٠ مليون جنيه مصري سنوياً
٧- استئجار ورشة مساحتها ١٧٢٠٠ م٢	١,٤٤٠,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً غير شاملة الضرائب
وفقاً للتعاقد طويل الأجل	(صافي بعد خصم قيمة استغلال الأرض المملوكة للدخيلة)
٨- استئجار مبنى مجهز لإعداد الوجبات	٢٣٩,٥٨٠ ألف جنيه مصري سنوياً غير شاملة الضرائب
٩- تأجير معدات	

القيمة الإيجارية السنوية غير شاملة الضرائب

١/٩ عدد ٣ ونش مغناطيس حمولة ٣٥ طن + ونش شوكة حمولة ٥ طن	٥٠٠ ألف جنيه مصـري
٢/٩ لـودر (٤)	١,٧ مليون جنيه مصري
٣/٩ سيارة رش مياه + سيارة شفط	١٥٧ ألف جنيه مصـري

مرفق (٢): بيان بالمعاملات المنتظر إتمامها
مع شركة العز لصناعة الصلب المسطح خلال عام ٢٠١٨

البيان	الكمية بالألف طن	ملاحظات
١- بيع أطوال (رباط سلك)	٢	الأسعار الشهرية الجارية
٢- بيع / شراء جير محروق	٢	الأسعار الشهرية الجارية
٣- بيع وشراء خامات/قطع غيار	--	بالتكلفة + ١٠% م إدارية وتمويلية كحد أقصى
٤- إعارات متبادلة خامات وقطع غيار		طبقاً للاحتياج
٥- تقديم خدمات تشغيل	--	بالتكلفة + ١٠% م إدارية وتمويلية
٦- إعارة بعض العاملين	--	بالتكلفة + ١٠% م إدارية
٧- شراء بيليت	١٠ شهرياً	طبقا للأسعار التعاقدية
٨- شراء حديد تسليح	٨٠ شهرياً	طبقا لأسعار السوق مقابل خصم متفق عليه
٩- أعمال صيانة وإصلاح بين الشركتين	--	بالتكلفة مضاف اليها ١٠% م إدارية وتمويلية

مرفق (٣): بيان بالمعاملات المنتظر إتمامها
مع شركات مجموعة العز خلال عام ٢٠١٨

البيان	الكمية بالألف طن	ملاحظات
١- بيع أطوال	٦٠	الأسعار الشهرية الجارية
٢- شراء مكورات حديد مختزل	--	حسب الحاجة / طبقاً لعقد الإتفاق
٣- شراء سيراميك وبورسلين	--	١ مليون جنيه مصري
٤- بيع وشراء خامات/ قطع غيار	--	بالتكلفة +١٠% م.إدارية وتمويلية كحد أقصى
٥- إعارات متبادلة خامات وقطع غيار	--	طبقاً للاحتياج
٦- خدمات تشغيل	--	بالتكلفة +١٠% م.إدارية وتمويلية
٧- إعارة بعض العاملين	--	بالتكلفة +١٠% م.إدارية وتمويلية

وقد أوضح السيد المهندس/ رئيس الاجتماع أن الأمر معروض على الجمعية العامة للتصديق على عقود المعاوضة التى تمت خلال عام ٢٠١٧، والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة لعام ٢٠١٨ على النحو المشار إليه سالفاً تطبيقاً لقرار السيد وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠.

البند السادس: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١:

حيث وافق السادة المساهمون على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

البند السابع: إعادة تشكيل مجلس الإدارة لدورة قادمة طبقاً للنظام الأساسى للشركة:

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، قام السيد/ العضو المنتدب بعرض التشكيل الجديد لمجلس الإدارة لدورة قادمة؛ حيث أوضح سيادته أنه تطبيقاً لنص المادة (٢١) من النظام الأساسى للشركة، فقد تم مخاطبة الجهات الممثلة فى تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالى للنظر فى أمر تجديد أو إعادة تشكيل المجلس للدورة القادمة، وقد أفادت جميع الجهات كتابياً بترشيحاتها لعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة للمجلس (السنوات الثلاث القادمة)؛ حيث لم يرد أية تعديلات على الأعضاء الممثلين للمساهمين بمجلس الإدارة الحالي، وأنه لم يرد رد من الهيئة المصرية العامة للبترول بتحديد ممثلها فى الدورة الجديدة للمجلس، وذلك حتى تاريخ إنعقاد الجمعية، وقد وافقت الجمعية على ذلك.

البند الثامن: الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٧ وحدودها، واعتماد ما سبق صرفه عن العام السابق

قام السيد / العضو المنتدب بعرض بيان تفصيلي بالتبرعات المنصرفة عام ٢٠١٧، والتي بلغت جملتها ٣١,٩٥٥,٤٤٦ جنيه، منها حوالي مبلغ ٢٠,٤ مليون جنيه قيمة التبرع بكمية ٢٢٠٠ طن حديد تسليح

للمساهمة في مشروع التطوير الحضارى للمناطق العشوائية بمدينة الإسكندرية، والذى تقوم بتنفيذه المنطقة الشمالية العسكرية.

من ناحية أخرى، أوضح السيد/ العضو المنتدب قيمة التبرعات المطلوب الترخيص لمجلس الإدارة بها عن عام ٢٠١٨، حيث طالب المساهمون بضرورة زيادة قيمة التبرعات التي تقدمها الشركة بما يتناسب مع مكانة الشركة وحجم أعمالها وتأكيداً على دورها المجتمعي والوطني فى دعم العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية التى تقدم خدماتها للفئات الأولى بالرعاية. وقد وافقت الجمعية العامة بالإجماع على المقترح المعروض بالترخيص لمجلس الإدارة بتبرعات حدودها ٥٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨ متضمنة قيمة حوالى ٢٠٠٠ طن حديد تسليح تم تسليمها للمنطقة الشمالية العسكرية في يناير ٢٠١٨؛ لاستكمال المساهمة في تنفيذ مشروعات التطوير الحضارى للمناطق العشوائية بمدينة الإسكندرية، والذى تقوم بتنفيذه المنطقة الشمالية العسكرية. كما وافقت الجمعية على اعتماد ما سبق صرفه عام ٢٠١٧ حسب ما هو وارد بالبند الثامن من القرارات.

<u>البند التاسع: التصديق على مكافأة ومزايا السيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١</u>

عرض السيد/ العضو المنتدب التصديق على المكافأة الشهرية للسيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية التي تنتهي فى ٢٠١٨/١٢/٣١، لتصبح بواقع ٢٠٠ ألف جنيه (مئتان ألف جنيه) صافي شهرياً، بالإضافة إلى البدلات المقررة من الجمعية العامة، وذلك بجانب المزايا العينية من علاج وسيارة واستراحة، وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/١/١، حسب ما هو موضح بالبند التاسع من القرارات.

وقد تم استعراض باقي بنود جدول الأعمال المتضمن أيضاً تحديد البدلات التى يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية التى تنتهى فى ٢٠١٨/١٢/٣١، وكذا تعيين السادة مراقبى حسابات الشركة وتحديد إتعابهم عن السنة المالية التى تنتهى فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

كما تم عرض ومناقشة البند الرابع من جدول الأعمال، المؤجل مناقشته حسبما سبق ذكره، والمتعلق بالنظر فى حساب التوزيع المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١؛ حيث طلب بعض المساهمين زيادة نصيب السهم في التوزيع عما هو مقترح. وبعد المداولة والإيضاحات التي تمت، فقد استقر الرأي بالموافقة على زيادة نصيب السهم من ٥٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه. كما وافقت الجمعية العامة على اعتماد تسوية ما سبق صرفه للعاملين من دفعات تحت حساب توزيعات الأرباح، بمبلغ حوالى ١٤٣,٩ مليون جنيه، من الأرباح المتبقية بعد التوزيع.

وقد أسفرت نتائج المناقشات عن موافقة الجمعية العامة على القرارات التالية:

أولاً: التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

ثانياً: الموافقة على تقرير السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١، ورد الشركة على الملاحظات التى وردت بالتقرير.

ثالثاً: اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

رابعاً: اعتماد حساب التوزيع عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ على النحو التالي:

القيمة بالجنيه المصري

البيـان	جزئي	كلي
الخسائر المرحلة	(٨٢٥,٩١٠,٧٣٨)	
أرباح العام	٢,٢١٥,٦٦٣,١٣٠	
الأرباح القابله للتوزيع		١,٣٨٩,٧٥٢,٣٩٢
الإحتياطى القانوني	٦٩,٤٨٧,٦٢٠	
حصة المساهمين (٦٠ جم لكل سهم)	٨٠١,٨٦٤,٧٨٠	
حصة العاملين	١٧٠,٨٤٥,٥٠٠	
حصة أعضاء مجلس الإدارة	١٢,٠٢٧,٩٧٢	
الأرباح المتبقية بعد التوزيع		٣٣٥,٥٢٦,٥٢١

كما وافقت الجمعية على اعتماد تسوية ما سبق صرفه للعاملين من دفعات تحت حساب توزيعات الأرباح، بمبلغ حوالى ١٤٣,٩٠٠,٦٨٨ جنيه خصماً من الأرباح المتبقية؛ لتصبح الأرباح المرحلة بعد التوزيع ١٩١,٦٢٥,٨٣٣ جنيه (مائة وواحد وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وعشرون ألفاً وثمانمائة وثلاثة وثلاثون جنيها مصرياً).

خامساً: التصديق على عقود المعاوضة التى تمت خلال عام ٢٠١٧ والمعروضة على نحو تفصيلى بالمحضر، والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة عن الأعمال المنتظر القيام بها مع الشركات والأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٨ والمعروضة على وجه التحديد على الجمعية العامة تطبيقاً لقرار السيد وزير الإستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠

سادساً: الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

سابعاً: الموافقة على إعادة تعيين مجلس الإدارة لدورة جديدة قادمة (٣ سنوات) وفقاً للتشكيل الحالي، وهو كما يلي:

١- شركة حديد عـز، ويُمثلها كل من السادة:
- المهندس/ فاروق زكى ابراهيم محمد
- الأستاذ/ محمد رائد محمود نور الدين الببلاوى
- الأستاذ/ ساهر إبراهيم الفـار
- الأستاذ/ بـــول فيليب شكيبـــان
- الأستاذ/ ممدوح فخر الدين حسين الروبى
- الأستاذ/ محمد باهر عبد الحميد محرز
- المهندس/ جميل فـــؤاد اسكنـــدر
- الأستاذ/ فايز على زين العابدين صالح

٢- بنك الإستثمار القومى، ويُمثله كل من السادة:
- الأستاذ/ السيد محمد إمام دياب
- الأستاذ/ ممدوح هاشم عبد الواحد ريحان

٣- الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى (صندوق التأمين للعاملين بالقطاع الحكـومى، وصندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص)، ويُمثلها:
- الأستاذ/ السيد محمـود السيد محمـود

٤- شركة الأهلى كابيتال القابضة، ويُمثلها:
- الأستاذ/ أشرف عبد المنعم أحمد محمود

٥- الهيئة المصرية العامة للبترول
- لم يرد الأسم حتى تاريخه

٦- شركة مصر للتأمين، ويُمثلها:
- الأستاذ/ عادل فتوح حبيب حماد

٧- الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية، ويُمثله:
- المهندس/ إمام السعيد محمد حسن

ثامناً: الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٨، وإعتماد ما سبق صرفه عن العام السابق، على النحو التالي:

(١) تعديل قرار الجمعية العامة العادية السابق الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٤ بزيادة قيمة التبرعات المرخص بها لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧ إلى مبلغ ٣٢ مليون جنيه (اثنان وثلاثون مليون جنيهاً مصرياً)، واعتماد التبرعات المنصرفة خلال عام ٢٠١٧، والبالغ قيمتها ٣١,٩٥٥,٤٤٦ جنيه (واحد وثلاثون مليوناً وتسعمائة وخمسة وخمسون ألفاً وأربعمائة وستة وأربعون جنيهاً مصرياً).

(٢) الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٨ في حدود ٥٠ مليون جنيه (خمسون مليون جنيهاً مصرياً)، على أن يعرض موقف التبرعات دورياً على مجلس الإدارة (كل ثلاثة أشهر).

(٢٢/٢١)

تاسعاً: التصديق على مكافأة ومزايا السيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١، وذلك بواقع ٢٠٠ ألف جنيه (مئتان ألف جنيه مصري) صافى شهرياً، بالإضافة إلى البدلات المقررة من الجمعية العامة للشركة، وكذلك المزايا العينية من علاج وسيارة وإستراحة.

عاشراً: الموافقة على تعديل البدلات التى يتقاضاها السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية التى تنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، لتصبح كما يلى:

- مقابل حضور للعضو عن كل اجتماع بواقع ١٠٠٠ جنيه (صافى).
- مقابل انتقال وإقامة للعضو عن كل اجتماع بواقع ٩٠٠٠ جنيه (صافى).

حادي عشر: الموافقة على تجديد تعيين الأستاذ المحاسب/ حاتم عبد المنعم منتصر (الشريك التنفيذى بمؤسسة حازم حسن KPMG)، وكذا الموافقة على تعيين الأستاذ المحاسب/ شرين مراد نور الدين المحاسب القانونى – مؤسسة مورستيفين ايجيبت- ش.م.م رقم ٦٨٠٩ (وذلك طبقاً لإقرار قبول المهمة المؤرخ ١٦ أبريل ٢٠١٨)، كمراقبين لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١، وتحديد أتعاب كل منهما بواقع ٣٠٠ ألف (ثلاثمائة ألف جنيه) عن تلك السنة. وتوجيه الشكر للأستاذ المحاسب/ إيهاب مراد عازر- المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (E&Y) ش.م.م. رقم ٦٥٣٧ على فترة توليه مراقبة حسابات الشركة، وقبول اعتذاره عن استمرار تعيينه مراقباً لحسابات الشركة (وذلك طبقاً للخطاب المقدم من سيادته بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢).

وعقب ذلك، اختتمت الجمعية العامة العادية أعمالها؛ حيث كانت الساعة الخامسة مساءً، وأقفل المحضر على ذلك.

جامعا الأصوات | أمين السر | مراقبا الحسابات | مراقبة حسابات الصناعات المعدنية الجهاز المركزى للمحاسبات | رئيس الاجتماع

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
Al Ezz Dekheila Steel Company - Alexandria

إقـــرار

أقر أنا المهندس/ فاروق زكى إبراهيم، بصفتى رئيس الإجتماع، بأننى مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد، وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركاء بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة

مهندس/فاروق زكى ابراهيم

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
Al Ezz Dekheila Steel Company - Alexandria